

جامعة بغداد
كلية الادارة والاقتصاد - قسم الاقتصاد
sabah.n@coadec.uobaghdad.edu.iq

جامعة بغداد
كلية الادارة والاقتصاد - قسم الاقتصاد
abbas.ielewi1202a@coadec.uobaghdad

دور التكتلات الاقتصادية في بيئة العلاقات الاقتصادية الدولية منظمة شنغهاي نموذجاً للتعاون الاقتصادي

صباح نعمة علي
Ali Sabah neama

عباس عليوي كاظم
Abbas Olewi Kadhim

الخلاصة:

في مستقبل القرن الحادي والعشرين ظهرت قوى اقتصادية جديدة، تجمع الدراسات والتقارير على أن العالم يجتاز في الفترة الراهنة تحولات عميقة في بنية النظام العالمي وإعادة صياغة الكثير من الرؤى والمفاهيم والقوى الحاكمة للعلاقات الدولية. ومع التسليم بأنه لم تسفر هذه التحولات عن قيام نظام جديد واضح المعالم والمسارات، فإن ما يحدث على الساحة الدولية بتغيراته وتأثيراته يستأهل النظر والتعمق. وتشير مجمل الاتجاهات إلى حقيقة أساسية مفادها، أن العالم يتحرك تحركاً حثيثاً نحو مزيد من التكتلات الاقتصادية الكبرى سواء من خلال قيام تجمعات اقتصادية جديدة أو تفعيل هياكل قائمة بالفعل، وإعادة وتحويل الأهداف المنوطة بالمؤسسة الاقتصادية لتتوافق ومقتضيات التغيرات الجارية على الساحة الدولية لإعادة ترتيب هيكل القوة الاقتصادية في العالم. كما أثبتت أن الأنشطة الاقتصادية يجب أن تخدم البشرية. أن شنغهاي يشكل تحدياً إقليمياً - بسبب انتقائيته وقوة مؤسساته وترابط اطرافه، فإن الاقتصادات النامية تجتذب اهتماماً متزايداً، وخاصة العقد الماضي، فإن جهودهم قد تحسنت إلى حد كبير، يمكن أن يعلن بعد ذلك عن نظام اقتصادي ودبلوماسي دولي جديد. وسيؤدي عرض تقديمي لشنغهاي إلى وصف مستويات تفاعلات الحكم بين المنطقتين والتبادلات الاقتصادية لها.

Abstract

The twenty-first century has declared the emergence of new economic forces, combining studies and reports that the world is currently undergoing profound transformations in the structure of the world order and the reformulation of many visions, concepts and forces governing international relations. While it is recognized that these transformations have not resulted in a new and well-defined order, what is happening on the international scene with its changes and effects deserves consideration and depth. All trends point to the basic fact that, The world is moving actively towards more major economic blocs, whether through the creation of new economic groupings or the activation of existing structures, and the re-transformation of the objectives of the economic institution to conform to the requirements of the changes taking place on the international

scene to rearrange the structure of the world's economic power. It has also demonstrated that economic activities must serve humanity. While Shanghai poses a regional challenge - because of its selectivity, the strength of its institutions and the interdependence of its parties, developing economies are attracting increasing attention, especially the past decade, their efforts have improved considerably, and a new international economic and diplomatic system could then be announced. A presentation to Shanghai will describe the levels of .governance interactions between the two regions and their economic exchanges

المقدمة

نعد ظاهرة التعاون الاقتصادي الاقليمي اليوم واحدة من اهم الاسس التي تنشأ نتيجة احتكاك وسعي الدول من اجل تحقيق مصالحها وأهدافها انطلاقاً من إمكانياتها المتاحة على شكل علاقة تسابق سلمي , وتلعب دوراً أساسياً في تعزيز بناء علاقات دولية ثابتة وقائمة على اساس المكاسب المالية والتجارية الدائمة بين بلدان العالم المختلفة. اذ اصبح لزاماً على البلدان, البحث عن سبل لتحقيق المصالح الاقتصادية لها و ابرام الصفقات والاتفاقيات التجارية، والسعي إلى جلب الاستثمارات الأجنبية المباشرة،، اصبح انتقال عوامل الانتاج سواء كان انتقال السلع او الخدمات من خلال التجارة الخارجية او انتقال رأس المال من خلال الاستثمارات الاجنبية المباشرة يلعب دوراً مؤثراً في التعاون، كما أسهم الحراك المكثف والتغير المستمر في نشاطات الدول الاقتصادية من خلال انشاء المنظمات الاقتصادية والمؤسسات المالية العالمية في زيادة ملحوظة في ابرام الصفقات المندرجة ضمن التكتلات الاقليمية .

أهمية الدراسة :

تنبع أهمية الدراسة من كونها تعالج موضوعاً حيويًا يتعلق بالتنمية الاقتصادية، إذ يعد هذا العنصر ذا تأثير مباشر في الأوضاع الداخلية والخارجية للاقتصاد واستقراره . ومن هنا تبرز أهمية البحث من خلال أهمية التعاون الاقتصادي الاقليمي واعتماده كأسلوب عمل للسياسة الاقتصادية وارتباطه بالتدابير والاجراءات التي من شأنها تحقيق التنمية الاقتصادية والاستقرار على الصعد كافة .

مشكلة الدراسة :

تدور مشكلة الدراسة وتتجلى حول التعريف بطبيعة التكتلات الاقتصادية في بيئة العلاقات الدولية , والتعريف بمنظمة شنغهاي من خلال الكشف عن الاهداف التي ادت الى انشائها وتحدياتها المحتملة واليات تطويرها .

فرضية الدراسة :

ستحاول الدراسة الاجابة عن الاسئلة التالية :

- التعريف بالتكتلات الدولية ونشأتها , وأشكالها ودوافع تشكيلها .

- كيف نشأة منظمة شنغهاي هل هي استجابة للتغيرات الدولية في البيئة الاقتصادية ام هي طبيعة حتمية للتعاون الاقليمي هيكلها ومن هم اعضاؤها وميثاقها وتحديات تطويرها السياسية والاقتصادية .

اهداف الدراسة :

تسعى الدراسة الى التعرف على مفهوم التكتلات الاقليمية من جوانب متعددة ومعرفة المفاهيم المرتبطة به, والقاء نظرة على منظمة شنغهاي للتعاون كنموذج للتكتلات الاقليمية واعضاءها وهيكلها التنظيمي وميثاقها واليات تطويرها والتحديات التي تواجهها .

منهج الدراسة :

تحتاج الدراسة إلى مجموعة من المناهج قد تكون رئيسة أو مكملة تساعد على فهم وتحليل المشكلة مدار البحث، وعبر طبيعة الموضوع، فقد اعتمد الباحث في دراسة المشكلة المطروحة على مجموعة من مناهج البحث، ومن ثم فإن الضرورة تستوجب المزج بين المنهج التاريخي، فضلاً عن استخدام المنهج الوصفي التحليلي، في محاولة لاستكشاف ما اذا كان تطوير هذه المنظمة يسير وفقاً للاهداف ومصحوبة بالعديد من التحديات المحتملة .

الدراسات السابقة :

اتسم موضوع التكتلات الاقليمية بمكانة عالية على المستوى الحديث واخذت منظمة شنغهاي منه الحصه الاكبر، اذ وردت عدة دراسات ربطت التكتلات بمتغيرات كالتطور والتنمية والتجارة والامن الغذائي، ولقد تطرقت مجموعة من الدراسات والبحوث السابقة التي تناولت الموضوع مدار البحث في جوانب محددة، منها البحوث التي تعني بالانفتاح الاقتصادي في اطار تحرير التجارة والانضمام الى منظمة التجارة العالمية . في دراستنا هذه سنحاول الانفراد في دراسة التكتلات الاقتصادية في كل جوانبها من شكله التاريخي كإطار نظري، إلى الشكل العالمي الجديد له من التحرير والانفتاح وتطور التحليل الاقتصادي، في اتجاه التعاون والاندماج العالمي في الوقت الحاضر، ودراسة منظمة شنغهاي وتاريخ تأسيسها والتحديات التي تواجهها واليات تطويرها .

1 - كارل سلوم 2013 بعنوان:

Russian-Chinese relations and their leadership potential in the Shanghai

. Cooperation Organization, ENDC Proceedings, Volume 17, 2013, pp. 213–233

حاول الباحث أن يحلل العلاقة الروسية الصينية في إطار منظمة شنغهاي للتعاون، واستعراض نقاط الاتفاق والاختلاف بينهم، وخلص أن نتيجة القوة الاقتصادية المتنامية بينهما سوف يكون لها الزعامة في المنظمة على حساب الاخر.

2 - سيلبي هانوقا 2009 بعنوان:

Perspectives on the SCO: Images and Discourses China and Eurasia Forum Quarterly, Volume 7,

No. 3 (2009) pp. 63-81

ناقشت الدراسة صورة وعلاقة المنظمة مع الغرب وخاصة بعد انضمام دول كالهند وباكستان وايران وحرر الباحث إلى أن الغرب ينظر للمنظمة بعين الشك، وأن المؤشرات ما زالت مبدئية حول فعاليات المنظمة.

هيكلية البحث :

تم تقسيم هذا البحث على النحو الاتي:

- التكتلات الاقتصادية في بيئة العلاقات الاقتصادية الدولية .

- منظمة شنغهاي للتعاون كنموذج للتكتلات الاقليمية في العلاقات الدولية .

- التكتلات الاقتصادية في بيئة العلاقات الاقتصادية الدولية

اولاً: تأصيل نظري للتكتلات الاقتصادية الدولية

يعتبر الاتجاه الدولي نحو إقامة المزيد من التكتلات الاقتصادية، وخاصة الكبيرة منها، من أهم المتغيرات والتي يتشكل منها النظام الاقتصادي العالمي الحالي، يأتي ذلك من خلال اتجاه العديد من البلدان نحو التكتلات الإقليمية أو فوق الإقليمية (التكتل بين المناطق المختلفة) بعد أن تضاءلت أهمية الدول عند صياغة السياسة الاقتصادية

لتحل محلها تكتلات ومناطق اقتصادية. ولعل أبرز ما يميز العلاقات الدولية الحالية هو ظهور التكتلات، وتتبع الدول لهذا التكتل أو ذاك طواعية أو كرهاً. لكن هدفها واحد، تحقيق بعض المكاسب الاقتصادية أو السياسية أو الحماية العسكرية أو من أجل كل هذه الجوانب وجوانب أخرى (الشمري، 2008: 102).

ويعتبر التكتل الاقتصادي درجة معينة من التكامل الاقتصادي الذي يتم إنشاؤه بين مجموعة من البلدان المتجانسة اقتصادياً وجغرافياً واجتماعياً، والتي تجمعها مجموعة من المصالح المشتركة، بهدف تعظيم تلك المصالح وزيادة التجارة البينية لتحقيق أكبر عائد ممكن، والوصول إلى الرفاهية الاقتصادية لتلك البلدان (عبد المطلب، 2003: 30). لا يوجد اتفاق على مفهوم واحد للتكتل، حيث اختلفت المفاهيم من حيث المنهجية والهدف والسياسات والمراحل، حيث نجد أن اختلافهم في التعريف هو بسبب الأساليب المختلفة المستخدمة في التحليل (حاتم، 2005: 28)، فقد عرفه (بيلا بلاسا B-Blassa) (*) "كعملية وحالة في نفس الوقت، فهي عملية لأنها تشمل التدابير والإجراءات والوسائل المستخدمة لإتمام العمليات، مثل القضاء على التمييز بين الوحدات الاقتصادية التابعة لمجموعة الدول المختلفة، وهي حالة لأنها تعمل على إلغاء مسائل التمييز بين اقتصاديات الدول الأعضاء وتحويلها من حالة تمييز وتميز إلى حالة تماسك وتناغم"، ومن وجهة نظر (بيلا بلاسا) فإن التكتل الاقتصادي يعني أنه عملية ووضع يستدعي اتخاذ الإجراءات اللازمة من أجل تقليص الحواجز التي تعترض هذا التجمع والتي تتمثل في التمايز بين اقتصاديات الدول المختلفة والتمييز بينهم (حبيب، 2017: 13)..

إن النطاق الجغرافي للدول التي انبثق منها التكتل له أهمية كبيرة في تحديد المفهوم والسيطرة عليه. هناك تكتلات عابرة للقارات، مثل منظمة التجارة العالمية، ذات صفة عالمية، وأخرى إقليمية مثل (منظمة شنغهاي) التي يشكل نطاقها الإقليمي قلب القارة الآسيوية، وأخرى أقيمت من أطراف وبلاد فقيرة. ويمكن وصف الكتل الدولية بأنها جهات فاعلة دولية يشكل سلوكها، بغض النظر عن دوافعها وتوجهاتها، ويؤثر بشكل حاسم على مسار العلاقات الاقتصادية والسياسية الدولية برمتها (مقلد، 2011: 93). والتكتل عبارة عن تجمع يتكون من دولتين أو أكثر ولها مصالح متشابهة وخط استراتيجي معين، والتكتل هو بداية تحالف، لكن الاختلاف بينها يأتي من حقيقة أن التحالف عادة ما يكون تجمعاً لأغراض عسكرية وسياسية (شكري وناصف، 1978: 9) وتجسد دوراً رئيسياً في العلاقات الدولية المعاصرة، نظراً لتعدد أبعادها، وتوسع أدوارها وحجم مسؤوليتها حتى أصبحت إحدى الركائز الأساسية التي تؤثر على العلاقات الدولية (عبد المطلب، 2015: 17). ولكي يحدث التكتل، لا بد من وجود تبعية متبادلة، وتتم بمراحل متعددة، هي (السعيد، 2006: 12):

المرحلة الأولى: وهي التي تبدأ القطاعات التي يتم فيها التفاعل المتبادل في التوسع في إطار الدولة الواحدة، وفي هذه المرحلة يتم تجاهل المشتركات مثل اللغة والدين، وتلعب النخب دوراً رئيسياً فيها.

المرحلة الثانية: تظهر فيها قوى التكتل، والتي يغلب عليها الطابع النفعي أو القسري، مثل الجوانب الاقتصادية والإدارية والأمنية.

المرحلة الثالثة: تظهر في هذه المرحلة الهوية الاجتماعية التي تشمل القيم والمبادئ الاجتماعية التي يمكن استغلالها في سبيل التوحيد (**).

وتعرف التكتلات بأنها "اتفاق رسمي تتعهد بموجبه مجموعة من الدول بالتعاون مع بعضها البعض في مجال الاستخدام المشترك لقدراتها الاقتصادية والعسكرية، كما تلتزم الدول الموقعة باستخدام القوة أو التشاور لاستخدامها في ظل ظروف معينة" (السلمان، 2004: 82). وبعد التكتل الاقتصادي هو مقدمة لاتحاد بين الدول أو تقديم الدعم للدول المشاركة في التكتل (سوادى، 2016: 54)، مثال على ذلك مجموعة الآبيك APEC (***) وتكتل دول البريكس، ومنظمة شنغهاي للتعاون، والاتحاد الأوروبي، ومنظمة الكوميسا(****)، وغيرها من المنظمات الدولية.

وسابقاً كان يجب أن يكون هناك تقارب جغرافي وانتماء ثقافي لتأسيس التكتلات، ويمكن القول هنا، أن هذه

الظروف أصبحت في الوقت الحاضر غير مهمة، حيث أصبحت المصالح هي العامل الرئيسي والمهم الذي يجعل الدول غير القريبة جغرافياً ولا يوجد تجانس حضاري بينهما، تدخل في تكتل واحد. (شكري وناصف: 1987: 82). مما سبق يتضح لنا أنه بقدر ما تسعى التكتلات الاقتصادية إلى الحد من طموح بعض القوى للسيطرة على الموارد والأسواق العالمية أو الاستمرار فيها على حساب قوى أخرى فاعلة في بيئة العلاقات الدولية، ولكنها في الوقت نفسه أحد أسباب التوترواحالة عدم الاستقرار الدولي.

وقد ظهرت التكتلات على الخريطة الاقتصادية ضمن جغرافيا السياسة العالمية التي تعد المتغير الاقتصادي الاساسي بناء على اجراءات وترتيبات تسعى الى التعاون بين مجموعة دول وهدفها تحقيق مكاسب اقتصادية واستثمارية وكذلك تنمية التجارة البينية، والنهوض بالبنية التحتية، لتحقيق الازدهار الاقتصادي من خلال رفع مستويات التنمية بجميع أشكالها، ولعل ما يميز هذه التكتلات بدافع من تأسيسها هو ظهور التحدي الاقتصادي على باقي التحديات. خاصة السياسية منها والأمنية في مجال العلاقات الدولية. لم تعد التكتلات الاقتصادية ظاهرة حديثة، ولكن الجديد في الموضوع هو سرعة النمو والاتجاه نحو العالمية، وقد ازداد هذا الاتجاه بعد تفكك النظام الاشتراكي وازدياد عدد الدول التي تطبق النظام الاقتصادي الحر (كرم، 2014: 174) ..

قد ظهرت تكتلات ذات طابع اقتصادي، واتسعت مجالات تخصصاتها إذ لم يترك أي محور لم يتم تعزيزه والسعي إلى تطويره، لم يعد من الممكن حل المسائل الاقتصادية الدولية منفردة من جهة أو تحقيق أهداف كبرى، إلا من خلال التعاون الجماعي بين عدد من الدول التي لديها قواسم مشتركة .

جاء الاتجاه نحو التكتلات في إطار (الموجة الإقليمية الثانية)، وكانت التكتلات الاقتصادية الهادفة إلى رفع الحواجز الاقتصادية بين أعضائها إحدى وسائل التنظيم في هذا السياق بعد نشوؤها، والتكتل الاقتصادي هو في الواقع شكل من أشكال الحماية الضمنية، لحماية الأسواق المتوسعة ذات الأبعاد الإقليمية، أي أنها بديل لأشكال الحماية. النظرية الاقتصادية التقليدية التي رفضتها الرأسمالية ومنظمة التجارة العالمية، حتى لو ألغت الحواجز بين أعضائها، وستحافظ على الحواجز في وجه الآخرين، وتعزيز القدرة التفاوضية لأعضائها في مواجهة الآخرين.

ثانياً : اشكال التكتلات الدولية

استخدام بعض التكتلات الدولية في منطقة معينة لتحقيق أهداف اقتصادية من خلال التنسيق لتحقيق معدلات نمو عالية. حيث يتم اعتماد مبدأ التكافؤ والتكامل والاكتفاء بين الأطراف مما يؤدي إلى تعزيز التبادل التجاري وتحسين ميزان المدفوعات وتوفير العملات الأجنبية مما يؤدي إلى تسريع عملية النمو الاقتصادي (كرم، 2011: 179). وللتكتلات في العالم عدة أشكال أبرزها: (علاونه، 2010: 5)

أ - التكتلات العسكرية : تهدف إلى عمل عسكري جماعي، دفاعياً أم هجومياً، أي صد الهجمات المضادة أو العكس، وأقرب مثال على هذه الكتل في الوقت الحاضر هو منظمة حلف شمال الأطلسي (الناتو)، التي تضم العديد من الدول في قارات أمريكا الشمالية وأوروبا وآسيا.

ب - التكتلات الاقتصادية : يهدف إلى تحقيق الأهداف الاقتصادية، بما في ذلك الإنتاج والاستهلاك، وتسهيل تدفق السلع عبر التكتل، وخفض الضرائب والجمارك، وما إلى ذلك مثل مجموعة الدول السبع الكبرى أو مجموعة العشرين الاقتصادية، وتكتل دول جنوب شرق آسيا.

ج - التكتلات السياسية : هي التجمعات المعنية بالوحدة السياسية بين التكتلات الإقليمية والدولية.

د - التكتلات الدينية : إنها تلك التكتلات التي تجمع دولاً معينة لتنضم إليها تحت راية منظمة عالمية واحدة، مثل (اتحادات العالم الإسلامي أو المسيحي) أو أي شيء آخر.

هـ - التكتلات الشاملة : ويهدف إلى تعاون كلي أو جزئي، بطيء أو سريع وفق الخطط والبرامج الاستراتيجية المتفق عليها بين الدول الأعضاء .

ثالثاً: دوافع تشكيل التكتلات الدولية ومعوقات عملها

أدى عدم قدرة المنظمات الدولية على ترسيخ الأمن والسلم الدوليين إلى ظهور ظاهرة تسمى (أقلمة العلاقات الدولية)، وظهور هذه الظاهرة يعود إلى عجز المنظمات المتخصصة بالتعامل مع المشاكل الإقليمية التي تحدث، والسبب في ذلك هو استبدال المصالح الاقتصادية للطرف المتحكم. وأن حالة الترتيبات الدولية هي البديل الأنسب لسد الطريق أمام القوة المسيطرة. فضلاً عن مجموعة من الدوافع. يمكن تلخيص هذه الدوافع على النحو التالي:

1 - الدوافع الاقتصادية: يمثل أحد أهم المتغيرات التي تساهم في عملية نشوء التكتلات، حيث تعد المنافسة والتعاون التجاري الدولي سمة من سمات النظام الاقتصادي الدولي الحالي، وأصبحت للتجارة الخارجية مكان اقتصاديات الدول لذلك بدأت الدول في البحث عن ملاذ آمن لاقتصاداتها وتأمين مطالب التنمية، وكذلك الاهتمام برأس المال فهو من أهم العناصر لإتمام عملية الإنتاج، وكذلك الدوافع المتعلقة باقتصاديات الحجم من بين الدوافع المهمة والمؤثرة في تكوين التكتلات بأشكالها المختلفة. يمكن أن يحقق الدافع الاقتصادي مزايا عديدة للتكتل، من خلال بعض الإجراءات الحمائية، للمساعدة في زيادة معدل التشغيل وتقليل معدل البطالة الناتج عن ارتفاع الأجر الحقيقي، نتيجة توسع الأسواق وزيادة التبادل التجاري ورفع الحواجز الجمركية مما يؤدي إلى انخفاض الأسعار وتحسين المستوى المعيشي لشعوب دول التكتل. وتنسيق السياسات المالية والنقدية، مما يقلل من حالة التضخم المالي والنقدي، وكذلك مواجهة المخاطر الاقتصادية المحتملة وغير المتوقعة، ويمكن للتكتل أن يكون الضامن لهذه الأحداث مع بناء ظروف أكثر تنافسية، ومن أجل تقليل اعتماد دول التكتل على قوى اقتصادية أخرى خارج إطارها، مما يؤدي إلى زيادة حالة الاستقرار (السعيد، 2006: 26).

2 - الدوافع البيئية: اكتسبت المتغيرات البيئية أهمية كبيرة من الأوساط السياسية والاقتصادية بعد أن اقتضت على الأوساط العلمية والأكاديمية، وتجاوزت الحدود الرسمية، واتضح أثرها على العلاقات الدولية في إطار مؤسسات التنمية الاقتصادية، لأنها تتطلب مبالغ ضخمة. وأساليب تقنية وجهود كبيرة لا تستطيع دولة بمفردها مواجهتها (علوان، 2012: 27).

3 - الدوافع السياسية: تمثل التكتلات اليوم ظاهرة ذات منطلقات سياسية في أهدافها، حيث تعمل على تغيير أو محاولة تغيير اللاعبين الدوليين في مجال العلاقات الدولية، وأصبح التكتل السياسي أمراً طبيعياً تتطلبه المرحلة الجديدة وتحقق التكتلات السياسية عدداً من الأهداف ذات الأهمية المتساوية، منها تعزيز قوة دول التكتل، وتوحيد قراراتها في المحافل، السعي لتحقيق حالة التوازن في العلاقات، نبذ حالة التفرد في القرارات، حيث يشكل التكتل قوة أكبر للتفاوض في إطار المؤسسات الدولية (عمار، 2015: 29).

4 - الدوافع الأمنية: أصبحت العديد من الدول غير قادر بمفردها على تحقيق السلام والأمن، وعجز المؤسسات الدولية عن ممارسة دورها في السيطرة على التوترات والتهديدات للأمن الدولي. لذلك سعت دول كثيرة إلى تعزيز الاتجاه نحو التكتلات التي تجعلها تشعر بالاطمئنان على أمنها وسلامة أراضيها.

هنالك أمور تعيق تقدم التكتلات، فالحقائق تشير إلى أن كل التكتلات أو المنظمات الدولية تحمل معها عوامل فشلها ونجاحها على حد سواء، ومن أهم معوقات التقدم هي: (الدسوقي، 2016: 104)

أ- عدم الجدوية الكافية وغياب العمل المشترك. والصراع بين الأعضاء على سيادة وهوية المنظمة.

ب- ضعف التمويل، أن العديد من المنظمات تفشل بسبب ضعف التمويل أو التهرب من الأعباء المالية من بعض الدول الأعضاء، سواء بشكل مقصود أو لضعف القدرات المالية. مثال على ذلك فشل المشروع الوحدوي الذي أنشأه الاتحاد الأفريقي، وصندوق النقد الأفريقي بسبب نقص مصادر التمويل.

ت- تقليص دور الهيئات الرئيسية كالامانة او المفوضية العامة وعدم وجود صلاحيات واسعة لها.

- منظمة شنغهاي للتعاون كنموذج للتكتلات في بيئة العلاقات الدولية

ان تفكك الاتحاد السوفياتي عام 1991، أدى إلى نتائج مهمة على مستوى منطقة آسيا الوسطى، حيث سمح بإعادة ظهور المنطقة على خريطة العالم (وناسي، 2021: 797) . وعادت المنطقة إلى مركز التحولات العالمية، وذلك لأهمية المنطقة كونها تقع في قلب العالم، وتمثل جسراً للتواصل بين آسيا وأوروبا، بالإضافة إلى الموارد التي تتمتع بها اقتصادياً، مما جعلها مجالاً مهماً في لعبة المنافسة الدولية للسيطرة عليها (Djalili,2006:32&Kellner). وان ظهور قوى اقتصادية مثل الصين وروسيا والهند والبرازيل وألمانيا واليابان، والتي بدأت تتنافس على السيادة الاقتصادية الفردية العالمية وتلعب أدواراً كقوى مستقلة، في إطار التحولات المستمرة في الاقتصاد العالمي، ونظام التجارة العالمي الذي بدأ يستمد قوته وتطوره من ثورة المعلومات وتوسع الاتصالات وتطوير وسائل النقل. (Khana&Others,2020:8)، أصبحت القوى الفردية غير قادرة على الاستمرار في مواجهة لفترة أطول، فتكونت فكرة بناء كتل تتخطى القومية نحو الإقليمية، وبالتالي، فإن منظمة شنغهاي للتعاون كاتحاد انطلق من التعاون الثنائي إلى الإقليمي ويمتد إلى العالم.

اولاً- نشأة وتطور منظمة شنغهاي للتعاون (SCO) Shanghai Cooperation Organization

بعد سلسلة من الأزمات الاقتصادية مع الانكماش الاقتصادي والركود في الولايات المتحدة وأوروبا، بدأت بعض القوى في البحث عن بدائل جديدة بطريقة أكثر استقراراً وأماناً وأقل تفرداً وتحكماً، لذا تم ولادة منظمة شنغهاي للتعاون. وتعتبر فكرة صينية بامتياز (Kellner, & Djalili 2006:12)، وجدت منظمة شنغهاي أنها تقدم نموذجاً جديداً للتعاون. وتعزز المجموعة التعاون الاقتصادي والدبلوماسي والأمني والثقافي. وتعود جذور هذه المنظمة إلى الاجتماع الذي عُقد في عام 1996 في شنغهاي بالصين، والذي جمع قادة من خمس دول اجتمعوا لمناقشة المسائل المتعلقة بالحدود الإقليمية والأمنية (نادكارني، 2014: 335) وكان يطلق عليه اسم خماسي شنغهاي (Shanghai Five)، وتم التوقيع على اتفاقية شملت في البداية الصين وروسيا وقيرغيزستان وطاجيكستان وكازاخستان (ايوب، 2007: 230)، حول التسوية السلمية للقضايا الحدودية العالقة بين الصين وروسيا من جهة ودول آسيا الوسطى المستقلة حديثاً من جهة (Kellner, & Djalili 2006:12) في عام 2001 انضمت أوزبكستان إلى مجموعة خماسي شنغهاي، والتي غيرت اسمها منذ ذلك الحين لتصبح (منظمة شنغهاي للتعاون). ثم فتحت المنظمة أبوابها للراغبين من دول المنطقة في الانضمام إليها (خزار، 2013: 217).

في عام 2002، اجتمع رؤساء الدول الأعضاء في (سانت بطرسبرغ) ووقعوا ميثاق المنظمة، والذي تضمن الغرض من المنظمة ومبادئها وهيكلها وصيغة العمل والتوجه والعلاقات الخارجية للإعلان عن البداية الفعلية للمنظمة (ايوب، 2007: 230)، يحوي ميثاق المنظمة على (26) مادة، وقد تم تسجيل هذا الميثاق في الأمانة العامة للأمم المتحدة وفقاً للمادة 102 من ميثاق الأمم المتحدة***** (العيدساوي، 2015: 429)، في قمة بيشكيك في عام 2007، مُنحت الهند وإيران وباكستان ومنغوليا صفة مراقب، وفي عام 2012 تحولت تركيا وأفغانستان من وضع الضيوف إلى صفة مراقب (القصير، 2014: 28). مُنحت بيلاروسيا صفة مراقب في قمة 2015 في روسيا، بالإضافة إلى منح أذربيجان وأرمينيا وكمبوديا ونيبال صفة شركاء الحوار*****، مُنحت الهند وباكستان حقوق العضوية الكاملة في قمة أستانا - كازاخستان عام 2017، وإيران في القمة 21 عام 2021 (العمار، 2021: 714) وبمنح العضوية للهند وباكستان وإيران، يرتفع عدد الأعضاء الدائمين إلى تسعة دول، وتتجاوز مساحة الدول الأعضاء في المنظمة (30) مليون (189) ألف كم²، أي ما يعادل ثلاثة- اخماس قارتي آسيا وأوروبا (السيد، 2020: 1-2). ولا ننسى أن دول منظمة شنغهاي غنية بالعديد من الموارد، لا سيما في قطاع الطاقة، حيث تعد روسيا وأوزبكستان وكازاخستان من بين أهم مصدري الطاقة (Haas, 2007:3).

من الناحية الاقتصادية، يمثل أعضاء منظمة شنغهاي حوالي ثلث الناتج المحلي الإجمالي للعالم، وبمرور الوقت من المرجح أن يكون اثنين من أكبر خمس قوى اقتصادية في العالم هما (الصين والهند). من حيث التعاون الاقتصادي

والتجاري، يقترب الحجم الاقتصادي الإجمالي الحالي للمنظمة من 20 تريليون دولار، والتي زادت أكثر من 13 مرة منذ إنشائها. يبلغ إجمالي حجم التجارة الخارجية لهذه المؤسسة 6.6 تريليون دولار، أي 100 مرة أكثر مما كانت عليه قبل 20 عامًا (العمار، 2021: 715).

على الرغم من قصر عمرها مقارنة بالمنظمات الإقليمية الأخرى، لكنها اكتسبت أهمية كبيرة على المستوى العالمي، ومن حيث طبيعة أهداف المنظمة التي تريد تحقيقها، فهي منظمة إقليمية عامة لا تقتصر على مجال معين، بل تغطي العديد من المجالات السياسية والاقتصادية والأمنية والبيئية، التكنولوجيا، التعليم، الطاقة، النقل، البنوك، التأمين، القروض، إنفاذ القانون وغيرها من المجالات ذات الاهتمام المشترك (العيساوي، 2015: 432). ووفقًا لميثاق وإعلان إنشاء المنظمة، فإن الأسباب الرئيسية لإنشاء منظمة شنغهاي للتعاون هي: (ايوب، 2007: 131-130)

1- تعزيز الثقة المتبادلة وعلاقات حسن الجوار والصدقة القائمة على الاحترام المتبادل بين الدول الأعضاء، وتطوير علاقة تعاون فعالة في كافة المجالات.

2- العمل لحفظ السلام والاستقرار والأمن، وإنشاء وتطوير نظام سياسي واقتصادي دولي جديد.

أثرت انتقادات كثيرة حول منظمة شنغهاي للتعاون منذ تأسيسها، وتركزت معظمها على انعدام الشفافية في عمل المنظمة وعدم تقديم بياناتها الاقتصادية. وبالتالي ظلت من أقل المنظمات في العالم التي تخضع للتحليل والدراسة والبحث لافتقارها للعديد من الآليات والوسائل التي تعكس الشفافية في العمل (علوان، 2012: 153). ومع ذلك، تظل المنظمة بمثابة آلية تمكنت من خلالها البلدان المعنية من تطوير ديناميكيات التعاون الإقليمي فيما بينها، واستطاعت تجاوز العديد من العقبات التي حالت دون تطوير بعض المبادرات الدولية التي شملت دول الاتحاد السوفياتي السابق مثل (منظمة معاهدة الأمن الجماعي (CSTO) (*****)). ولعل هذا يسלט الضوء على القوتين الروسية والصينية، أن نجاح القوتين في العمل معاً أكبر بكثير من نجاحهما في العمل كلاً على حدة (علوان، 2012: 154).

ثانياً – ميثاق منظمة شنغهاي للتعاون

هو الوثيقة الدستورية للمنظمة، ويمثل نظامها القانوني. تم التوقيع على هذا الميثاق في سان بطرسبرج، روسيا في 7 يونيو 2002. وصدقت عليه جميع الدول الأعضاء (العيساوي، 2015: 429). تمت الموافقة على الميثاق التأسيسي (للمنظمة وطور ووسع آفاق التعاون الإقليمي ليشمل كافة المجالات السياسية والاقتصادية والأمنية والثقافية (158-156: 2010، Eisenbaum)، ويشير انتظام المؤتمرات إلى السمات الأولى لإنشاء المنظمة الإقليمية الجديدة (BOLAND، 2011: 8)، والتي عُرفت فيما بعد باسم (منظمة شنغهاي للتعاون). ومن خلال مراجعة الشكل (1)، نلاحظ أن الدول في المنظمة هي دول متجاورة، فضلاً عن ارتباطها بالعديد من القواسم المشتركة مثل حاجتها للأمن والاستقرار والتنمية.

ثالثاً: الهيكل التنظيمي لمنظمة شنغهاي للتعاون وأجهزتها الرئيسية

يتكون الهيكل التنظيمي لمنظمة شنغهاي من الأجهزة التالية :

أ- مجلس رؤساء الدول: وهي أعلى هيئة لصنع القرار في المنظمة . يجتمع هذا المجلس في مؤتمرات سنوية في إحدى الدول الأعضاء. وهو مسؤول عن سياسات المنظمة وأنشطتها وتحديد أوجه التعاون ومجالاته بين الأعضاء، كذلك تحديد آليات التعاون مع الدول خارج المنظمة والمنظمات الدولية.

ب- مجلس رؤساء الحكومات: هي ثاني أعلى هيئة في المنظمة، ويناقش أعضاؤه قضايا التعاون متعدد الأطراف، ويوافقون على ميزانية المنظمة، ومسؤولين عن تقرير ميزانية المنظمة والقيام بدراسة وتقرير الأمور المتعلقة توسيع التعاون في المجال الاقتصادي في إطار الدول الأعضاء وتعد اجتماعاتها الدورية مرة واحدة في السنة.

شكل (1) خارطة الدول الاعضاء في منظمة شنغهاي للتعاون



المصدر: (خزار, 2013: 223).

ت- مجلس وزراء الخارجية: ويضم وزراء خارجية الدول الأعضاء، ويتولى متابعة وحل المشكلات التي تعيق النشاط الاعتيادي للمنظمة وعملها في مجالات التعاون بين الدول، ومتابعة تنفيذ القرارات الصادرة عن مؤتمرات القمة أو اجتماعات مجلس رؤساء الحكومات، ويقدم المشورة بشأن القضايا الدولية لكل من مجلس رؤساء الحكومات، ومجلس رؤساء الدول.

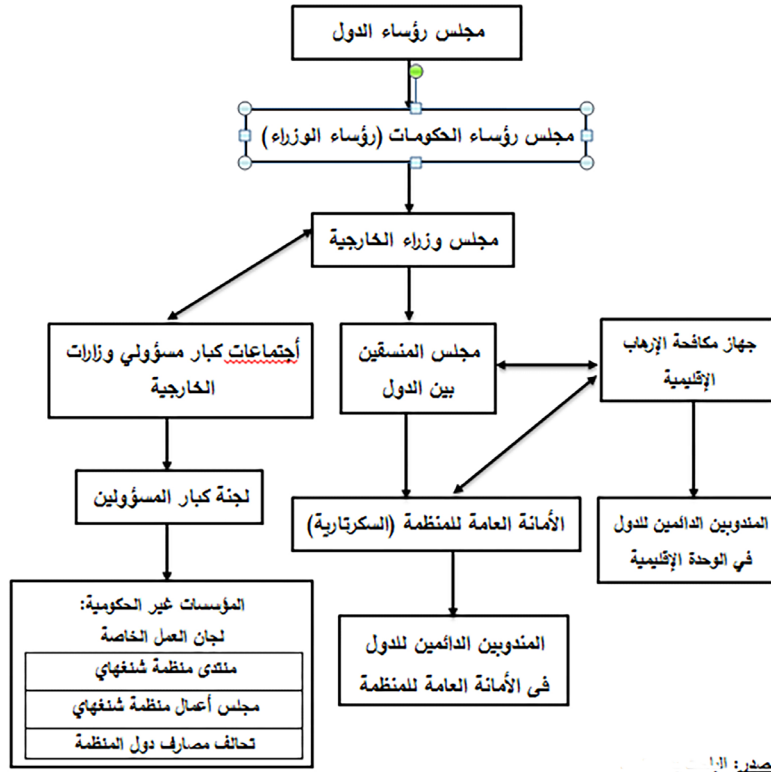
ث- مؤتمر رؤساء الوكالات: وتتمثل مهمتها الرئيسية في دراسة وحل المشكلات العالقة، المتعلقة بقضايا التعاون بين الدول الأطراف في مجالات محددة بين الدول الأعضاء.

ج- مجلس المنسقين الوطنيين: هو مجلس فرعي إداري وتنظيمي للمنظمة يتولى مهمة تنسيق ومتابعة أنشطة وأعمال المنظمة. وتعد اجتماعاتها ثلاث مرات في السنة، وتتمثل مهمتها في تنسيق التعاون متعدد الأطراف بين الدول الأعضاء في إطار ميثاق المنظمة.

ح- الأمانة العامة للمنظمة: ويقع مقرها في العاصمة الصينية (بيكين) منذ عام 2004، وهي مسؤولة عن تقديم الدعم الفني والتنظيمي لأعمال وأنشطة المنظمة، والقيام بعملية دراسة وتنفيذ القرارات المتفق عليها، وتقديم المقترحات فيما يتعلق بالموافقة على ميزانية المنظمة لمجلس رؤساء الحكومات، ترتب الأمانة العامة أنشطة محددة في إطار المنظمة.

خ- جهاز مكافحة الإرهاب الإقليمية (The Regional Anti-Terrorist Structure) (RATS) : وتقع في عاصمة أوزبكستان (طشقند) وتم تأسيسها في عام 2004، وهي حلقة الوصل لتبادل المعلومات بين أفراد الأمن في الدول الأعضاء وهي مسؤولة عن تحليل المخاطر والتهديدات التي تشمل (الإرهاب والانفصالية والتطرف) (. ويمكن الاطلاع على المخطط رقم (2) الذي يبين الهيكل التنظيمي لمنظمة شنغهاي للتعاون .

شكل (2) الهيكل التنظيمي لمنظمة شنغهاي للتعاون



المصدر: الباحث بتصريف • الهيكل التنظيمي لمنظمة شنغهاي للتعاون متاح على الرابط، <http://www.sectesco.or>.

رابعاً: التحديات الاقتصادية والسياسية لمنظمة شنغهاي للتعاون

تعد الشراكة الصينية الروسية هي النموذج المثالي للعلاقات بين القوى الكبرى، كما وصفها القادة الصينيون، وكانت هناك رغبة مشتركة لدى الجانبين في ذلك، وقد تم إعداد هذه الشراكة من خلال الخطوات الدبلوماسية في الصين وروسيا، واستمرت مدة طويلة أدت إلى ترسيم الحدود الشرقية والغربية في اتفاقيتين وقعتا في 1991 و 1994 (جمال الدين، 2009: 18).

أصبحت هذه الشراكة أكثر وضوحاً في إطار منظمة شنغهاي للتعاون، وشيئاً فشيئاً بدأوا التنسيق في مناطق آسيا الوسطى على وجه الخصوص، ونتيجة لذلك، أجريت حوارات مكثفة بين الدول الخمس لبناء الثقة فيما بينها. حيث أصبحت قرارات هذه الحوارات اتفافية متعددة الأطراف ليس لها تأثير فقط على الدول ذات الصلة، بل امتد تأثيرها إلى مواقف أخرى مماثلة في آسيا، وخاصة مجموعة الدول المستقلة من الاتحاد السوفيتي السابق (كومنولث الدول المستقلة أو اتحاد الدول المستقلة) (CIS*).

من الواضح أن الشراكة بين البلدين قد مكنت من توسيع التبادل التجاري بينهما، وهو الأنسب للعلاقات الدولية للقرن الحادي والعشرين، وإنشاء نظام دولي جديد. وقعت الدول الأعضاء في المنظمة اتفاقية إطارية لتعزيز التعاون في عام 2003. وفي نفس الاجتماع، اقترح الرئيس الصيني هدفاً طويل الأجل لإنشاء منطقة التجارة الحرة لمنظمة شنغهاي للتعاون، بينما سيتم اتخاذ إجراءات فورية أخرى لتحسين تدفق البضائع في المنطقة. وأعطيت الأولوية لمشاريع الطاقة المشتركة، بما في ذلك قطاع النفط والغاز والتنقيب عن احتياطات جديدة من "الهيدروكربون" والاستخدام المشترك

للميا كما تم الاتفاق على إنشاء اتحاد البنوك (SCO Interbank Consortium) , من أجل تمويل المشاريع المشتركة المستقبلية. وفي عام 2006، في مؤتمر المنظمة، أعلن ممثل روسيا انها تعمل على تطوير خطط لـ "نادي الطاقة" التابع للمنظمة. وقد اكتسب التحكم في تدفق رأس المال وضمان أمن الغذاء والطاقة أهمية خاصة (Sergei, 2007:63).

ومن أهم التحديات التي تواجه منظمة شنغهاي ما يلي:

1 - منظمة شنغهاي وأمن الطاقة: تسعى كل من الصين وروسيا، من خلال وجودهما كطرفين رئيسيين في منظمة شنغهاي للتعاون، إلى الحفاظ على أمن الطاقة، ومن خلال حرص الصين على تأمين مصادر الطاقة على أساس وجود دول لديها احتياطات مؤكدة من النفط والغاز بالقرب من أوقرب منهم ومُنظم معهم في إطار مؤسسي، لضمان حصولها على احتياجاتها من مصادر الطاقة خاصة وأنها تعمل على تأمين استمرارية نموها الاقتصادي وأصبحت تولي أمن الطاقة، كونها أحد أفرع الأمن الاقتصادي، أهمية استثنائية تتصاعد مع تسارع وتيرة نموه وزيادة حجم صناعاتها (عباس، 2017: 78)، حيث ازداد استهلاك الصين من النفط بشكل سريع منذ عام 1990، فقد احتلت المرتبة الثانية بعد أمريكا في استهلاك الطاقة في العالم حسب تقديرات وكالة الطاقة الدولية (IEA) يبلغ استهلاك الصين اليومي من النفط أكثر من (8) ملايين برميل، ومن المتوقع أن يستمر هذا الاستهلاك في الارتفاع في المستقبل ليصل إلى أكثر من (16.5) مليون برميل يومياً عام 2030 (علوان، 2012: 206).

وهذا يدل على أن (منظمة شنغهاي للتعاون) تضم دولاً تتبادل فيما بينهما احتياجات المصالح الاقتصادية، وهي عنصريمكن أن تستفيد منه جميع دول المنظمة للعمل على التنسيق بين مختلف الأطراف لتحقيق هذه الاحتياجات. فخطوط العلاقة بين مختلف هذه الدول رسمتها على ما يبدو إلى حد كبير، أنابيب النفط والغاز. إن العلاقات الهندية الإيرانية المتنامية هي نتاج الحاجة الهندية المتزايدة للنفط، كما هو الحال مع العلاقات الصينية الإيرانية. ونلاحظ ان مساهمة خطوط نقل النفط والغاز في التقريب بين هذه الدول ضمن منظمة شنغهاي، ورغم وجود بعض الخلافات والعداء التاريخي فرضت المصالح الاقتصادية نفسها، وهو خط أنابيب نقل الغاز الطبيعي الإيراني الذي يصل الهند عبرباكستان .

2 - إنشاء بنك الاستثمار الآسيوي للبنية التحتية (Asian Infrastructure Investment Bank): مؤسسة مالية دولية متعددة الأطراف تقدم الدعم المالي لتعزيز تنفيذ مشاريع البنية التحتية في المنطقة الآسيوية من خلال عملية تشاركية، واستندت عملية بناء أسس البنك إلى الدروس المستفادة من تجربة بنوك التنمية متعددة الأطراف الحالية مثل (البنك الدولي وصندوق النقد الدولي)، ويركز البنك على تطوير البنية التحتية للقطاعات الإنتاجية، بما في ذلك الطاقة والكهرباء والنقل والاتصالات والبنية التحتية الريفية والتنمية الزراعية وإمدادات المياه والصرف الصحي وحماية البيئة والتنمية الحضرية والخدمات اللوجستية وغيرها من الخدمات في آسيا. ويتعاون مع البنوك الدولية الأخرى، التي تسعى للمساهمة في تطوير البنية التحتية الآسيوية والربط الإقليمي، وبرأسمال يصل إلى (100) مليار دولار، والأسهم حسب الناتج المحلي .

تم الإعلان عن إنشاء البنك في أكتوبر 2013، في قمة التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادئ، التي استضافتها إندونيسيا، ومن المتوقع أن يسعى البنك إلى تعزيز الترابط والتعاون الاقتصادي في المنطقة، جدير بالذكر أن العراق قدم طلباً للانضمام كعضو مؤسس للبنك بتاريخ (5/4/2017)، ان عدد الأعضاء المؤسسين للبنك والمعلن من قبل وزارة المالية الصينية في 15 أبريل 2015 (57) عضواً، وقد بدأ البنك عملياته في يناير 2016 (هانوفا، 2009: 72).

أما بالنسبة للأبعاد الاستراتيجية، أن إنشاء البنك يعني تحقيق منفعة استراتيجية واقتصادية وتنموية على المستويين الإقليمي والدولي، كما أنها خطوة بناءة تكمل النظام الاقتصادي الدولي الحالي. (تقرير الملحقية التجارية العراقية في الصين، 2017)، وهذا يعني أن البنك الآسيوي للاستثمار في البنية التحتية يشكل تحدياً للمؤسسات العالمية مثل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، وقد رحب الاتحاد الأوروبي بقرار بعض الدول الأعضاء (فرنسا وألمانيا

وإيطاليا) للانضمام إلى المبادرة الصينية، وشدد على أن هناك احتياجات متزايدة للاستثمار في آسيا وأن الإمكانيات تزداد وترحب باستثمارات الاتحاد الأوروبي في البنية التحتية الآسيوية، وهي فرصة عمل جيدة للشركات الأوروبية . وقد جاء في تقرير الملحقية التجارية العراقية في الصين ان اهمية البنك بالنسبة للعراق تأتي من حيث التركيز على اهداف البنك نفسها وان البنك اهتم بإنشاء خط سكة حديد يربط بكين ببغداد فضلا عن ان انضمام العراق للبنك يعني وجود مؤسسات دولية تعمل على تطوير البنية التحتية للعراق . وهو بديل محتمل للمؤسسات المالية الدولية المعروفة التي تفرض شروطاً غالباً ما تكون مرهقة للغاية (تقرير الملحقية التجارية العراقية في الصين، 2017).

3 – أحياء طريق الحرير التاريخية: تحت شعار (حزام واحد، طريق واحد)، أعلنت الصين استراتيجيتها الجديدة لتنمية اقتصادها. هدفها تنسيق العلاقات بين دول أوراسيا وفق محورين رئيسيين للتنمية: الحزام الاقتصادي، والذي تسعى من خلاله إلى لعب دور لتعزيز الاقتصاد العالمي من خلال تغيير خريطة التجارة العالمية، وتماشى أهداف "الحزام والطريق" مع البناء المشترك لاتجاه العولمة الاقتصادية والتنوع الثقافي، وتسعى إلى حماية النظام العالمي للتجارة الحرة (كارل، 2013: 225). يعد تماسك السياسات أحد أهم مجالات الرئيسية على طول الحزام والطريق: تعزيز تماسك السياسات هو ضمان مهم لبناء (الحزام والطريق)، وتعزيز التعاون بين الحكومات، والعمل على تشكيل آليات التنسيق والتبادل على مختلف المستويات، تعميق تكامل المصالح، وتعزيز الثقة المتبادلة، وتعتبر مجالاً ذا أولوية للبناء (الحزام والطريق) وعلى أساس الاحترام المتبادل بين الدول المعنية واستمرارها. وتقوية المصالح الأمنية، تعد المعاملات الاستثمارية والتجارية من المكونات الرئيسية لبناء (الحزام والطريق). ويعد تداول الأموال هو الدعامة الأساسية لبناء "الحزام والطريق" من خلال تعميق التعاون المالي، ودفع بناء نظام الاستقرار النقدي، ونظام الائتمان في آسيا، ومن أجل تطوير روح طريق الحرير والتواصل الودي بين الشعوب (العامري، 2013: 2).

خامساً: آليات تطوير منظمة شنغهاي

تعتمد آلية تطوير المنظمة على رغبة وقدرة كل دولة عضو فيها، ومن الواضح أيضاً طريقة التطوير التي تتبعها المنظمة، وهي طريقة لا تشبه تطوير المنظمات التي سبقته، والسبب هو أن كل دولة عضو لها خصائص مختلفة عن البقية، وكذلك المنظمة نفسها لها خصائص خاصة. فبدأت المنظمة بأهداف بسيطة: حل النزاعات بين دول الجوار، وترسيم الحدود، وتخفيف حالة التوتر، ومكافحة الإرهاب، والجريمة المنظمة العابرة للحدود، وتهريب المخدرات. لكن أهدافها توسعت لتدعو إلى إقامة نظام دولي جديد، وأصبحت نقطة جذب لقوى مهمة في آسيا، مثل الهند وباكستان، وكذلك إيران، وتركيا، وكشريك محاور (القصير، 2014: 144).

أما بالنسبة لمساهمة الدول الأعضاء في التنمية المستقبلية للمنظمة، فإن الصين، على سبيل المثال، هي أكبر عضو من حيث عدد السكان، أو بعبارة أخرى، لديها قوة عاملة ضخمة، فضلاً عن ارتفاع كبير في معدلات النمو وقوة اقتصادية. الذي لم يتأثر بالأزمة المالية العالمية التي عصفت بالاقتصاد الدولي في عام 2008. وتوجه الصين إلى الصدارة كواحدة من أهم القوى المرشحة لتشكيل صورة العالم الاقتصادي الجديد، نتيجة التطور الكاسح الذي حققته، منذ انطلاقتها بتنفيذ إصلاحات هيكلية مكنتها من تحقيق تطورات كبيرة على مختلف المستويات، والوصول إلى درجات كبيرة من التقدم تؤهلها لتصبح إحدى أهم القوى الدولية في العقود المقبلة، تمتلك المقومات الضرورية للنمو الاقتصادي النادر، والتقدم الصناعي الكبير، وثروة بشرية ضخمة تصل إلى خمس سكان العالم، وسوقاً اقتصادياً كبيراً، وقطاعاً زراعياً متطوراً يلعب دوراً مهماً في تنمية الاقتصاد الصيني، حيث يستقطب هذا القطاع حوالي (39.5%) من إجمالي العمالة والمهم هو مدى نجاح الصين في إدارة التدفقات الرأسمالية في الاقتصاد الدولي، وفي قدرة العملة الصينية (اليوان) على لعب دور حاسم في تحديد قيمة العملات العالمية، والتي يمكن أن تتحكم في الاقتصاد الدولي من خلال استمرار الابتكارات المتجددة (البديري، 2015: 25).

لم يكن التقدم الصيني اقتصادياً فحسب، بل امتد ليشمل جميع جوانب القوة الشاملة للصين، وأصبحت القوة

الناعمة الصينية متفوقة، تكاد تكون مساوية للتقدم الاقتصادي (عباس، 2017: 94)، كما تسعى الصين من خلال التأكيد على التنمية السلمية، كقرار استراتيجي تتخذه الصين وشعبها. واستراتيجية الانفتاح لتحقيق الربح للجميع لتعزيز النمو الاقتصادي الدولي. توسيع الفرص أمام المنتجات الأجنبية لدخول أسواقها وحل النزاعات الاقتصادية والتجارية انطلاقاً من إيمانها بضرورة مشاركة الدول في فرص التنمية في الاقتصاد الدولي (القصير، 2014: 123).

أما بالنسبة لروسيا فهي العضو الأخر التي تتمتع بمزايا أخرى لا تقل أهمية عن المزايا التي تتمتع بها الصين، فهي من القوى العظمى على المستوى الدولي، وامتلاكها لموارد طبيعية، أبرزها النفط والغاز الطبيعي. تقوم روسيا في استراتيجيتها على إقامة تكتلات كبيرة، متحدة بتعاون اقتصادي ومصالح مشتركة، والتنسيق المتبادل، لمواجهة التهديدات الخارجية وتحديات داخلية، مع عدم نسيان الصراعات والتنافسات الإقليمية، وبدأ العمل على احتواء هذه الصراعات. نجحت في إذابة الجليد في العلاقات الصينية الهندية، وانضمت الهند وباكستان إلى منظمة شنغهاي كمرقبين ثم كعضوين كاملين.

الاستنتاجات :

1. إن العصر الحالي عصر والتكتلات الإقليمية حيث تعد التقاء المصالح والتوجهات هي الخطوة الرئيسية في إقامة هذه التكتلات، وبالتالي انضمام الدول النامية إلى منظمة شنغهاي يأتي من منطلق التقاء المصالح والتوجهات على صعيد العلاقات الدولية مع دول هذه المنظمة.

2. هناك فرص محتملة لتوسيع "منظمة شنغهاي"، من خلال إنشاء مؤسسات دولية موازية للمؤسسات التقليدية، والتعاون في القضايا الاستراتيجية والمصالح المشتركة وصياغة مجال إقليمي بأبعاد اقتصادية، وأمنية، وكذا السعي إلى تحقيق الاكتفاء في مجال الطاقة والامن.

3. انفتاح التكتلات على العالم الخارجي وتعزيز علاقاتها مع الدول الأخرى لإقامة مناطق تجارة حرة واعتمادها على سياسة موجهة نحو الخارج لجذب رأس المال الأجنبي، وجعلها قاعدة إنتاج موجهة لخدمة السوق العالمية، وأضحت محط أنظار العالم بعبارة نموذجاً تعاونياً إقليمياً يتم محاكاته، خاصة بالنسبة للبلدان النامية. كما يؤدي التعاون في المنظمة إلى زيادة التأثير الاستراتيجي لبلدان المنظمة، حيث يتمتع التعاون الاقتصادي والتجاري متعدد الأطراف بالمنظمة بنمو مطرد في ضوء التغيرات الدولية.

4. أن التعاون الاقتصادي على المستوى الإقليمي له آثار إيجابية على مختلف الجوانب الاقتصادية والاجتماعية، بشرط ألا يتسم بالتبعية من خلال طبيعة الاستراتيجيات التعاونية الإقليمية.

5. تعتبر العلاقات التجارية الدولية من أهم الأدوات التي يمكن أن تؤثر على التنمية والأمن الغذائي، ويمكن لها أن تساهم بقدر معين في معالجة الاختلالات الهيكلية التي يعاني منها الاقتصادات الوطنية، مثل العجز في الموارد المحلية أو العرض الكلي للسلع والخدمات. حيث ان التجارة الخارجية تكون نشطة فهذا يعني إمكانية توفير مختلف المواد والاحتياجات بشكل كبير مما يؤدي إلى انخفاض الأسعار ومن ثم الانعكاس على تحسين مستوى المعيشة والاستقرار.

الهوامش

(*) بيلا بلاسا (1928-1991) : اقتصادي مجري صاحب نظرية التكامل الاقتصادي، وللمزيد ينظر: تعريف التكامل الاقتصادي، 2003، متاح على الرابط <http://www.acc4arab.com/acc/showthread.php> .

(**) أكدت دراسة أجراها (ارنست هاس) ومجموعة من علماء السياسة والاجتماع عام 1970، لمدة استمرت (15) عام على انه يجب التمييز بين خمس مراحل للتكتلات هي: المرحلة التمهيدية ومرحلة البداية ومرحلة الانطلاق ومرحلة الدفع الذاتي والمرحلة النهائية. للمزيد انظر: (السعيد، 2006: 12) .

(***) هو منتدى يضم (21) دولة تطل على المحيط الهادي وتسعى لتشجيع التجارة الحرة في منطقة آسيا ودول المحيط الهادي، تأسس عام 1989، تلبية للنمو الاقتصادي المتزايد للدول المطلة على المحيط الهادي، وتسمى إيبك لرفع مستوى المعيشة والتعليم عبر تحقيق نمو اقتصادي متوازن وتشارك العوائد بين دول آسيا والمحيط الهادي.

(****) تجمع اقتصادي إقليمي تأسس عام 1994، مكون من إحدى وعشرين دولة أفريقية مستقلة، الهدف من إنشائها هو تمكين الشركات الحكومية والقطاع الخاص في الدول الأعضاء من الاستفادة من حجم السوق واتساعه.

(*****) تنص المادة 102 من ميثاق الأمم المتحدة على ما يلي:

1. كل معاهدة أو اتفاق دولي يعقده أي عضو من أعضاء الأمم المتحدة بعد العلم بهذا الميثاق يجب أن يسجل في الأمانة العامة وأن تقوم بنشره بأسرع وقت ممكن .

2. ليس لأي طرف في المعاهدة أو اتفاق دولي لم يسجل وفقاً للفقرة الأولى من هذه المادة أن يتمسك بتلك المعاهدة أو الاتفاق أمام أي فرع من فروع الأمم المتحدة

(*****) تم إنشاء منصب شريك حوار في عام 2008، وفقاً للمادة الرابعة عشرة من ميثاق المنظمة فيحسب هذه المادة تعد الدولة شريك حوار إذا كانت لها أهداف ومبادئ المنظمة نفسها، وترغب في إقامة علاقات وشراكة ذات منفعة متبادلة مع المنظمة.

(*****) منظمة معاهدة الأمن الجماعي (CSTO Collective Security Treaty Organization) هي تحالف عسكري بين الحكومات تأسست في 15/3/1992. وفي 7/10/2002، وقع رؤساء أرمينيا وبيلاروسيا وكازاخستان وقيرغيزستان وروسيا وطاجيكستان على ميثاقها في طشقند. والمنظمة حالياً مرآب في الجمعية العامة للأمم المتحدة .

(1) وبجسب المادة (25) من ميثاق المنظمة، فإن الدولة المستودعة على الوثائق هي جمهورية الصين الشعبية.

(2) وللمزيد انظر: ميثاق منظمة شنغهاي للتعاون، على الرابط <http://www.sectso.or>.

(*) رابطة الدول المستقلة (CIS) هي منظمة دولية أورو-آسيوية مكونة من 12 جمهورية ومقرها في روسيا البيضاء. تكوينها كل من: روسيا وبيلاروسيا وأوكرانيا ومولدافيا وجورجيا وأرمينيا وأذربيجان وتركمانستان وأوزبكستان وكازخستان وطاجيكستان وقيرغيزيا. وهي

ليست مجرد تنظيم رمزي، وإنما منظمة تتحد بتعاون متميز وتشمل مجالات التجارة والتمويل والأمن، وتعزز التعاون في مجال الديمقراطية ومكافحة التهريب والإرهاب. وتشارك في قوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة .

(3) تنويه: انعقد الاجتماع الأول لرابطة البنوك التابعة لمنظمة شنغهاي للتعاون في "بكين" في 22-21 فبراير 2006.

المصادر والمراجع :-

- العربية -

1. الشمري، رضا عبد الجبار سلمان، المنظمات النفطية دو افع قيامها وأهمية دورها، مجلة القادسية للعلوم الإنسانية، العدد 3، القادسية، كلية الآداب جامعة القادسية، العراق، 2008.

2. حاتم، سامي عفيفي، الاتجاه الحديث في الاقتصاد الدولي والتجارة الخارجية: التكتلات الاقتصادية بين التنظيم والتطبيق، القاهرة: الدار المصرية اللبنانية، مصر، 2005.

3. حبيب، سالي موفق، التكتلات الاقتصادية الدولية دورها في الاقتصاد العالمي بريكس أنموذج، رسالة ماجستير غير منشورة، بغداد، كلية العلوم السياسية، جامعة النهدين، العراق، 2017.

4. مقلد، إسماعيل صبري، العلاقات السياسية الدولية النظرية والواقع، ط1، القاهرة، مصر، 2011.

5. شكري، محمد عزيز، وناصف، مصطفى، الأحلاف والتكتلات في السياسة العالمية، سلسلة عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 1978.

6. عبد المطلب، عبد الحميد، المنظمات الاقتصادية الدولية، الدار الجامعية، مصر، 2015.

7. السعيدى , سعد عبيد علوان , سياسات التكتلات الاقتصادية الدولية والأداء الاقتصادي العربي دراسة مستقبلية , أطروحة دكتوراه غير منشورة , كلية العلوم السياسية جامعة النهرين , العراق , 2006.
8. السلطان , عادل , الأتحاف والتكتلات الدولية , مواضيع وأبحاث سياسية , العدد 930 , 2004 .
9. سواى , سنان , التكتلات الاقتصادية العالمية , جريدة الوحدة , العدد 8757 , 2016 .
10. كرم , فوزية خدا , التكتلات الاقتصادية العالمية وانعكاساتها على الدول النامية , مجلة العلوم السياسية , العدد 43 , كلية العلوم السياسية جامعة بغداد , العراق , 2011 .
11. علوان , عباس فاضل , العلاقات الروسية – الصينية بعد أحداث 11 أيلول 2001 : منظمة شنغهاي للتعاون أنموذجا , رسالة ماجستير , كلية العلوم السياسية جامعة النهرين , العراق , 2012 .
12. عمار , فاتح , دور التكتلات الاقتصادية في حوكمة الاقتصاد العالمي مجموعة البريكس أنموذج , رسالة ماجستير غير منشورة , كلية الحقوق والعلوم السياسية , جامعة خضربتانه , الجزائر 2015.
13. الدسوقي , أبوبكر , المنظمات الإقليمية في مفترق طرق , مجلة السياسة الدولية , العدد 206 , مؤسسة الأهرام , مصر 2016.
14. وناسي , لزهري , الانتقال الديمقراطي في آسيا الوسطى- مقارنة في الاستعصاء الديمقراطي , مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية , المجلد 8 , العدد 1 , 2021 ,
15. خزار , فهد مزبان , الأهمية الجيوبوليتيكية لمنظمة شنغهاي وأثرها في السياسة الدولية , مجلة آداب البصرة , العدد 65 , مركز دراسات البصرة والخليج العربي , جامعة البصرة , العراق 2013.
16. أيوب , مدحت , العلاقات الآسيوية - الآسيوية , القاهرة , مركز الدراسات الآسيوية , كلية الاقتصاد والعلوم السياسية جامعة القاهرة , مصر , 2007.
17. العيساوي , محمد حسن كاظم , منظمة شنغهاي للتعاون دراسة في إطار القانون الدولي , مجلة العلوم القانونية , المجلد الثلاثون العدد الأول , جامعة بغداد , العراق , 2015.
18. القصير , ماهرين إبراهيم , منظمة شنغهاي القوة الأورآسيوية الصاعدة تشكل الهوية الأورآسية , القاهرة , دار الفكر العربي , مصر , 2014.
19. د. العمار , هشام بن عبد العزيز , منظمة شنغهاي للتعاون (SCO) الأهداف الحقيقية والتحديات المحتملة , مجلة وادي النيل للدراسات والبحوث الانسانية والاجتماعية والتربوية , 2021.
20. السيد , احمد , أي مستقبل ينتظر منظمة شنغهاي للتعاون في ضوء الصراعات بين اعضاؤها , المرصد المصري , 2020 .
21. ميثاق منظمة شنغهاي للتعاون , متاح على الرابط www.sectsc.org .
22. جمال الدين , جبار علي , مستقبل منظومات التعاون الإقليمي في ظل المتغيرات الدولية , العراق , مجلة الكوفة للعلوم القانونية والسياسية . العدد 2 , المجلد 1 , 2009 .
23. عباس , سامر اديب , دور التكتلات الإقليمية والدولية في التوازن الدولي (شنغهاي وبريكس نموذجاً) , رسالة ماجستير غير منشورة , جامعة دمشق , قسم العلاقات الدولية , 2017 .
24. وزارة التجارة , دائرة العلاقات الاقتصادية الخارجية , تقرير المالحقة التجارية العراقية في الصين , قسم الشرق الأقصى شعبة الصين وفيتنام , بتاريخ 2/2017/ 24 .
25. البديري , كرار انور ناصر , الصين يزوغ القوة من الشرق , مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية , العراق , 2015 .
26. العامري , ابتسام محمد , منظمة شنغهاي للتعاون الاقليمي , مركز الدراسات الدولية , جامعة بغداد , آذار , 2013 .

– الاجنبية

- 1-Djalili, M-R. Kellner, T., “Central Asia: Terrain of Rivalries”. The Courier des Pays de l’Est.N 1057, 2006
- 2-Muhammad Fahim Khana, Shujahat Alib, Nabila Aftab, “The Institutional Development of SCO & Geopolitics of Central Asia”, (International Journal of Social Science archives, June, 2020
- 3-Haas, M. The Shanghai cooperation Organization: Toward a full-grown security alliance, Netherlands Institute of International Relations, 2007
- 4-Eisenbaum, B., “ Négociation, Coopération Régionale et Jeu d’Influences en Asie Centrale: l’Organisation de Coopération de Shanghai”. Politique Etrangère. N°1. Printemps, 2010
- 5-BOLAND, J. Ten years of the shanghai cooperation organization “a lost decade? A partner for US”, foreign policy at Brookings, 20

June 2011

6-Kyodo News , LEAD: Central Asian powers agree to pursue free-trade zone", Beijing: Kyodo News International, Inc, 2003

7-Blagov, Sergei , Shanghai Cooperation Organisation Eyes Economic, Security Cooperation".Eurasia Daily Monitor.

.The Jamestown Foundation, 2005